

مداخلة مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي الموسوم: "السياحة كمورد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المنظم من طرف مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، يوم 30 نوفمبر 2016.

تطور السياسة السياحية في الجزائر

أ. بليه حبيب

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

نسعى في هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على مضمون السياسة العامة السياحية في الجزائر وتطورها عبر مختلف المراحل التي شهدتها البلاد، وهذا من خلال استعراض مختلف السياسات المتمثلة في البرامج والخطط التي وضعتها السلطات العمومية منذ الاستقلال من أجل النهوض بالقطاع السياحي ومن تم خلق مورد مالي إضافي هام من شأنه تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية وبالتالي تخليص الجزائر من تبعيتها المفرطة لمورد وحيد متمثل في البترول.

وقد تم تناول الموضوع من خلال استعراض مفهوم السياسة العامة، ومفهوم السياسة العامة السياحية، ثم التطرق إلى مضمون وتطور السياسات العامة السياحية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياسة العامة، السياسة العامة السياحية.

Resumé :

La présente communication vise essentiellement à mettre en exergue le contenu de la politique publique touristique en Algérie et son évolution à travers les différentes étapes qu'a connues le pays, et ce en examinant les différentes politiques, en l'occurrence les programmes et les plans arrêtés par les pouvoirs publics, depuis l'indépendance afin de relancer le secteur touristique et, par conséquent, de créer une ressource financière supplémentaire susceptible de diversifier les ressources de financement du trésor public et de mettre un terme à la dépendance excessive du pays vis-à-vis du pétrole.

L'intervention donc sera axée sur l'examen de la notion de la politique publique, de la politique publique touristique, et du contenu et de l'évolution de la politique touristique en Algérie.

Mots clés : Tourisme, Politique Publique, Politique Publique Touristique, Algérie.

مقدمة:

تتمتع السياحة بمكانة ذات أهمية كبيرة من بين النشاطات الاقتصادية في عالم اليوم، حيث أضحت صناعة قائمة بذاتها وموردا دائما وهاما للعملة الصعبة وتشغيل الأيدي العاملة، فضلا عن مساهمتها في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تدعيم معدلات النمو وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

إن الأهمية المتعاظمة التي تكتسبها السياحة جعلت الكثير من الدول تقيم اقتصادياتها عليها، حيث تعتبرها من بين القطاعات الإستراتيجية، كما دفعت بالعديد من الحكومات إلى المسارعة في إيلاء السياحة المكانة التي تستحقها، فعكفت على وضع وتبني السياسات العامة التي من شأنها النهوض بقطاعها السياحي.

وفي هذا الصدد سنحاول استعراض السياسة السياحية في الجزائر، وهو موضوع ينتمي إلى الحقل المعرفي المسمى بدراسة وتحليل السياسات العامة الذي يشكل جزءا أصيلا من ميدان العلوم السياسية، حيث تعتبر السياسة العامة عملية سياسية في المقام الأول تتميز بالصعوبة والتعقيد.

وعليه، تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية: ما هو مضمون السياسة السياحية في الجزائر وكيف تطورت عبر مختلف المراحل التي شهدتها البلاد؟

1- مفهوم السياسة العامة السياحية:

ترجع أولى محاولات دراسة السياسات العامة إلى ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، حيث كانت الدراسة التي قام بها "روبرت ليند Robert Lynd" أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية أول دراسة تحليلية للسياسات العامة، وقد زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أخذت دراسات علم السياسات العامة تتبلور وتتطور على يد الكثير من أساتذة العلوم السياسية والإدارة العامة بتأثير الدروس المستفادة من هذه الحرب، وكانت دراسات "هارولد لاسويل Harold Laswell" من العلامات البارزة على طريق تقدم هذا العلم الذي بدأ يأخذ ملامحه الواضحة في الستينيات نتيجة التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، وأصبحت دراسة وتحليل السياسات العامة أحد الاتجاهات الحديثة نسبيا في دراسات النظم السياسية والسياسة المقارنة والإدارة العامة، وذلك نتيجة لتعاظم دور الدولة في الميدان الاقتصادي، حيث أصبحت الدولة السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي دفع بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة. (1)

أولاً: مفهوم السياسة العامة

لقد حظي موضوع السياسة العامة بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين الأكاديميين والقادة السياسيين وأصبح كحقل معرفي يتقاطع مع مختلف العلوم الاجتماعية من سياسة واقتصاد واجتماع وغيرها، كما

شكلت السياسة العامة جدلاً كبيراً بين الباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تناولها، لذلك تعددت التعاريف التي تحاول فهمها والإحاطة بجوانبها المتعددة في كونها إما تمثل الجانب الأدائي للحكومة والفعل السياسي أو أنها ترتبط بكافة جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة، لذلك يمكن تناول هذا المفهوم من خلال التعرض إلى التعاريف التي ركزت على الجانب التشريعي للسياسة العامة والتي وصفت السياسة العامة على أنها قرار أو مجموعة قرارات سياسية، وتلك التي نظرت إلى السياسة العامة من خلال الجانب التطبيقي والتنفيذي والتي ترى أن السياسة العامة هي خطط وبرامج عمل تنفيذية.

فبالنسبة للسياسة العامة من خلال الجانب التشريعي فقد عرفت بأنها: "قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه كما أنه يمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به". (2)

هنا تبدو الإشارة إلى الفاعلين المتمثلين في المؤسسات التي تكون مهمتها اتخاذ القرارات، وهذه المسألة ترتبط بالأجهزة التي تكون مهمتها الأساسية هي سن التشريعات كالسلطة التشريعية واتخاذ القرارات كالحكومة، ومن هنا تبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط المتعلقة برسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة معينة، فالسلطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ولا يمكن إضفاء هذه السمة على السلطة التشريعية لمجرد أنها مخولة بذلك دستورياً، وإنما يستلزم الأمر ممارستها الفعلية لهذا الدور. (3)

ومن الناحية التنفيذية والتطبيقية عرفت السياسة العامة على أساس الأداء الحكومي وتنفيذ القرارات، لذلك عرفها "جيمس أندرسون J.Anderson" بأنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع" (4)، فهذا التعريف يركز على ما يتم فعله تمييزاً للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل، كما عرفها بأنها: "برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكله أو قضيه تثير الاهتمام". (5)

وهناك تعاريف جمعت بين الجانبين التشريعي والتنفيذي للسياسة العامة، حيث عرفها "جابريل ألوند G.Almond" بأنها: "تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضاً بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف، ولكن التطبيق والإنجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف، وهكذا فإن السياسة العامة قد تضيع في خضم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها". (6)

فالسياسة العامة تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة، فهي تشمل التشريعات والقوانين وكذلك القرارات الصادرة لتنفيذ هذه القوانين. (7)

ثانياً: تعريف السياسة العامة السياحية

يعرف "علي الدين هلال" السياسة العامة بأنها: "مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية". (8)

إنطلاقاً من التعريف السابق نستطيع أن نستخلص أن الدولة أو الحكومة تضع سياسة عامة لكل مجال من مجالات النشاط والحياة العامة ومن بينها مجال السياحة.

وتعرف السياسة العامة السياحية على أنها: "مجموعة من السلوكيات والخطط الإدارية والإرادية المهادفة إلى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم فيها" (9)، وهي سياسة عامة فرعية تنظيمية. ومن أجل تناول السياسة العامة السياحية يستدعي الأمر البحث في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم النشاط في مجال السياحة والنظر في البرامج والقرارات الحكومية المتخذة لتطبيق تلك التشريعات والقوانين.

2- مضمون السياسة العامة السياحية في الجزائر وتطورها:

يعود ظهور السياحة في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية وبالضبط إلى بداية القرن التاسع عشر، ففي سنة 1897 أسس المستعمر الفرنسي اللجنة الشتوية الجزائرية، التي تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية لحاجيات الزبائن من السياح الأوربيين، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وأخرى في قسنطينة في 1916، وفي سنة 1919 تم تشكيل فدرالية السياحة التي ضمت 20 نقابة سياحية تواجدت آنذاك، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، وأصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال.

وقد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، لهذا أدرك المستعمر آنذاك أهمية السياحة ومن تم أهمية الموارد السياحية في الجزائر، والدليل على ذلك تخصيصه لإنجاز البرنامج الموسع الخاص بالتجهيزات السياحية المتضمن في مخطط قسنطينة سنة 1957، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية 17 % منها متركزة في الجزائر العاصمة (10)، وقد مرت السياسة السياحية في الجزائر بعدة مراحل:

أولاً: السياسة السياحية غداة الاستقلال

نميز هنا بين مرحلتين:

أ- السياحة الجزائرية قبل صدور ميثاق السياحة سنة 1966:

بعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام هياكل سياحية هشّة وغير قادرة على تلبية الطلب السياحي، مقارنة مع ما تزخر به من إمكانيات سياحية (أماكن طبيعية وآثار تاريخية ومناطق غابية وحمامات معدنية وشواطئ...).

لقد ركزت الدولة من خلال السياسة المنتهجة بعد الاستقلال على قطاعات دون أخرى، إذ اهتمت بقطاعات الصناعة والفلاحة والصحة والتعليم، وأهملت قطاعات أخرى من بينها القطاع السياحي الذي لم يكن من بين أولويات الخطط التنموية، هذا بالإضافة إلى قلة الموارد المالية والإمكانيات المتاحة باعتبار الجزائر دولة حديثة الاستقلال، ورغم أن هذا القطاع لم يحظ باهتمام كبير آنذاك، إلى أنه تم وضع برنامج في الفترة ما بين 1962 و1966 يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي. (11)

ما يلاحظ أن الدولة ركزت على المناطق الكبرى في البلاد، وكان هدفها هو بناء مرافق للأعمال والممتلكات والمؤتمرات، كما تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة، وفي سنة 1963 حاولت الدولة إعطاء دفعة جديدة للسياحة فأنشأت وزارة خاصة بها سميت وزارة السياحة، إلا أنه يمكن إرجاع إهمال السياحة آنذاك إلى عدة أسباب هي:

- نظرة الدولة للسياحة باعتبارها نشاطا ثانويا،
- غياب الكفاءات والعمال المؤهلين في المجال السياحي،
- ضعف الهياكل السياحية من وسائل الراحة والترفيه والنقل،
- غياب وهشاشة شبكة الطرقات والمطارات والموانئ،
- غياب وسائل الترويج السياحي والوكالات السياحية.

ب- السياسة السياحية بعد صدور ميثاق السياحة سنة 1966:

يعبر صدور ميثاق السياحة في 26 مارس 1966 عن بداية اهتمام الدولة بالقطاع السياحي، فبعد تقييم شامل لمجمل المشاكل التي كانت تعاني منها السياحة وحصر الثروات السياحية من طرف وزارة السياحة، تم تحديد السياسة السياحية للدولة من خلال هذا الميثاق، حيث تم تحديد التوجهات الأساسية للسياحة الجزائرية كما يلي:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الخارجية، بغية جلب العملة الصعبة، نظرا لحاجة الجزائر للموارد المالية لأجل تغطية برامج التنمية المختلفة،
- خلق مناصب شغل من خلال توسيع هياكل القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية،
- إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي لأجل تأهيل اليد العاملة.
- ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم وضع إستراتيجية لتنمية القطاع السياحي من خلال: (12)
- إصلاح المرافق المخصصة للسياحة على مستوى الشواطئ والمناطق السياحية الجبلية والريفية،
- إحصاء الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع العمل على خلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن،
- تسهيل إجراءات الدخول عبر الحدود والمطارات،
- العمل على إنشاء الوكالات السياحية داخل الوطن وخارجه بغية الدعاية للمنتج السياحي الجزائري،

- العمل على تطوير الصناعة الفندقية وإعادة تأهيلها، مما يجعلها تتماشى ورغبات السياح الأجانب،
- إنشاء هياكل لتكوين الكفاءات والإطارات السياحية.

ومن خلال تقييم إستراتيجية السياحة التي وردت في ميثاق السياحة، نرى أنها فشلت لعدة أسباب منها :

- الهدف الأساسي التي سطرته الدولة من وراء السياحة هو جلب العملة الصعبة، في الوقت الذي لجأت فيه إلى إنفاق أموال كبيرة بالعملة الصعبة لإنشاء المركبات السياحية الكبرى،
- عدم توافق السائح المرغوب فيه مع المنتج المقدم، حيث قدمت الدولة منتوجا حضريا لاستقبال السائح الحضري، مع العلم أن السائح الحضري يستهويه التعرف على المنتج التقليدي.

ثانيا: السياسة السياحية من خلال المخططات التنموية

تم إدراج القطاع السياحي في المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر، كما يلي:

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969):

خصصت الدولة في هذا المخطط للقطاع السياحي 282 مليون دج، وهو ما يمثل 2,54 % من إجمالي الاعتمادات في هذا المخطط، قصد إنجاز 13.081 سرير، وتم التركيز على السياحة الشاطئية، إذ خصص لها 6766 سرير، من بينها 2406 سرير للمحطات الشاطئية أي بنسبة 35,5 % (13) في نهاية هذا المخطط، كانت حصيلة الإنجازات بعيدة جدا عن الأهداف المرسومة إذ تم تحقيق 2.736 سرير فقط وعجز قدره 10345 سرير.

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

حدد هذا المخطط هدف رئيسي وهو رفع قدرات الإيواء إلى 35 ألف سرير، وتم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 700 مليون دج للسياحة، وهو ما يمثل 2,52 % من إجمالي الاعتمادات في هذا المخطط، كما أعطيت الأهمية إلى المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60 % فضلا عن القيام بما يلي:

- إعادة تهيئة نادي الصنوبر والفنادق الحضرية،

- تنمية السياحة في تيبازة ومنطقة القبائل،

- تخصيص ميزانية ب 120 مليون دج لإنجاز ثمانية حمامات معدنية.

في نهاية الفترة تحقق ما يعادل 9.220 سرير فقط، لتصل بذلك الطاقة الإجمالية للإيواء المنجزة خلال المخططين إلى 11.956 سرير، وبذلك بقيت نسبة الإنجاز متواضعة ولم تتعد 35%، أي أنها لم تصل حتى إلى مستوى الأهداف المسطرة في المخطط الثلاثي السابق. (14)

ت- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

تم تحديد هدف رفع طاقة الإيواء في القطاع العمومي إلى 50 ألف سرير خلال هذه المرحلة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار طاقة الإيواء الموروثة عن العهد الاستعماري المقدرة بحوالي 5.922 سرير ومجموع الإنجازات

الحققة منذ الاستقلال إلى غاية انطلاق هذا المخطط البالغة 11.956 سرير، فإن الهدف الذي رسمه هذا المخطط يتمثل في إنجاز 32.122 سرير جديد، وقد خصصت الدولة لهذا الغرض غلafa ماليا معتبرا يبلغ 1.555,3 مليون دج، يفوق مرتين الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السياحة بعنوان المخطط الرباعي الأول، وهو ما يمثل 1,4 % من إجمالي الاعتمادات في هذا المخطط.

في نهاية المطاف، لم يحقق القطاع خلال هذه الفترة سوى 7.310 سرير، استهلك من أجلها غلafa ماليا قدره 927.3 مليون دج (15)، لتصل الطاقة الإجمالية المنجزة خلال عشرينيتين إلى 18.000 سرير تقريبا وهذا يمثل نصف الأهداف المسطرة سنة 1957 في برنامج قسنطينة في بابہ المتعلق بالاستثمار السياحي. بعد انتهاء مرحلة المخطط الرباعي الثاني، قررت الدولة تخصيص سنتي 1978 و 1979 لاستكمال ما تبقى من المشاريع المسطرة في المخططات السابقة ووضع تقييم عام للوضعية الاقتصادية للبلاد تحضيراً لرسم سياسة جديدة مستوحاة من التجربة السابقة وآخذة بعين الاعتبار المعطيات الجديدة للتطور الاقتصادي على المستوى العالمي والجهوي والمحلي.

ث- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

هدف المخطط هو الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50.880 سرير، وتم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 3400 مليون دج لتغطية تكاليف هذه المشاريع، بالإضافة إلى تطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية موزعة على الجهات الثلاث للوطن الشرق والوسط والغرب، والموجهة أساساً نحو السياحة الداخلية، وقد مثلت الاعتمادات المخصصة لقطاع السياحة حوالي 0,85 % من إجمالي الاعتمادات المرصودة لهذا المخطط والمقدرة بأكثر من 400 مليار دج. (16)

في نهاية هذا المخطط بلغت سعة الإيواء 35.726 سرير وتعادل هذه الحصيلة تقريبا نفس الأهداف التي كانت مسطرة في برنامج قسنطينة من قبل سلطات الاحتلال قبل أكثر من ربع قرن من هذا التاريخ. (17)

ج- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

أدركت الحكومة أهمية السياحة في هذا المخطط، فقامت ببرمجة عدة مشاريع سياحية خصصت لها غلاف مالي يقدر ب 3.500 مليون دج من بين 550 مليار دج، وهو ما يمثل 0,63 % من إجمالي الاعتمادات المرصودة لهذا المخطط. (18)

من الناحية الكمية، حددت أهداف المخطط الخماسي الثاني في إنجاز 22.970 سرير تشمل المشاريع الموجودة قيد التنفيذ إضافة إلى المشاريع المؤجلة خلال المخطط الخماسي والبرنامج الاستثماري الجديد. وبلغت الإنجازات الفندقية في نهايته 10.516 سرير فندي أي نصف الأهداف المرسومة في المخطط، وبلغت القدرة الإجمالية للحظيرة الفندقية في نهاية المخطط الخماسي الثاني 48.302 سرير، أما في مجال الإنفاق المالي فتم صرف 1.800 مليون دج أي نصف الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المخطط.

وبالتالي يمكن القول بالنظر للمكانة الضعيفة التي كان يحتلها القطاع السياحي ضمن المخططات التنموية أن الدولة لم تول اهتماما كبيرا لهذا القطاع، وهذا ما شكل عائقا كبيرا أمام تطوره بعد هذه المرحلة. (19)

ثالثا: السياسة السياحية إبتداء من 1990 إلى اليوم:

نميز هنا بين مرحلتين:

أ- السياسة السياحية خلال الفترة من 1990 - 1999:

تميزت هذه الفترة بدخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ والانتقال التدريجي الفعلي نحو اقتصاد السوق مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التنظيم والتشريع والمراقبة وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ووضعت السلطات العمومية الآليات اللازمة لذلك لاسيما في المجال التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت قوانين تتعلق بالاستثمار، المنافسة والأسعار، النقد والقرض، الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية.. الخ، وبالتالي أضحت السياسة السياحية مبنية على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، غير أن تزامن هذه الفترة مع تدهور الحالة الأمنية أثر كثيرا على مؤشرات النشاط السياحي وأدى إلى تراجعها، كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا التراجع منها محدودية العرض السياحي وتدني مستوى الخدمات وضعف الترقية والإعلام السياحي مما أدى إلى تشويه صورة الجزائر السياحية في الخارج وبصفة مبالغ فيها. (20)

ب- السياسة السياحية خلال الفترة من 2000 إلى اليوم:

مع تحسن الأوضاع الأمنية ابتداء من سنة 2000 عرف القطاع السياحي تحسنا ملحوظا، وقد تبنت الجزائر إستراتيجية سياحية تمحورت حول أربعة محاور هي: (21)

- تدارك التخلف في ميدان البنى التحتية،

- النهوض بالبنى التحتية الموجودة،

- تحسين الخدمات والتكوين.

- النهوض بالدعاية لاستقطاب السياح إلى الجزائر عبر حملات مكثفة.

كما عملت الحكومة إبتداء من سنة 2003 على تشجيع السياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، من خلال سن القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والذي يهدف إلى خلق محيط ملائم ومحفز من أجل: (22)

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة،

- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية،

- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال،

- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية،

- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية،

- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة و تتمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية،

- تحسين نوعية الخدمات السياحية،

- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي،
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية،
- تثمين التراث السياحي الوطني.

وقد عملت الحكومة على تثمين القدرات السياحية وتعزيزها من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في قطاع السياحة، ففي جوان 2010 تم تسجيل 474 مشروع فندقي قيد الإنجاز، بسعة إجمالية تقدر بأكثر من 45.000 سرير، واعتماد 271 مشروع آخر شرع في إنجازها بسعة إضافية تقدر بـ 29.500 سرير، والإنطلاق في إنجاز 8 مشاريع قرى سياحية بسعة تزيد عن 2.000 سرير، وكذا تأهيل المحطات الحموية، إضافة إلى ذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات المحفزة على الاستثمار، كتخفيض الضريبة على الأرباح من 25 % إلى 19 %، وإعفاء النشاطات السياحية من دفع الرسم على النشاط المهني، وتقليص نسبة الحقوق والرسوم الجمركية لاقتناء السلع الضرورية لهذا النشاط من غير المتوفرة محليا، وتقليص كلفة الإمتياز العقاري بالنسبة للاستثمارات السياحية في ولايات الهضاب العليا والجنوب من 50 % إلى 80 % ، وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي لفائدة المستثمرين الوطنيين. (23)

أما الحكومة الحالية فإنها وضعت عنوان " ترقية صناعة سياحية مطابقة للمعايير والمقاييس الدولية" كموضوع للسياسة السياحية المنتهجة من قبلها، والتي تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف:

- تعزيز قدرات الاستقبال: من خلال العمل على متابعة ودعم المشاريع الجاري إنجازها والمقدرة بأكثر من 50.000 سرير، و 15 مؤسسة حموية، فضلا عن الانطلاق في إنجاز 34.000 سرير جديد، وسيكون ذلك مرفوقا بتنوع المنتجات السياحية مع التركيز على نوعية الخدمة.

- التهيئة السياحية وتحسين العرض العقاري: حيث ستمنح الأولوية من حيث عروض الأوعية العقارية لإنجاز المشاريع السياحية للمخططات التوجيهية الجارية للهيئة السياحية وعددها 17 مخططا. كما سيتم وضع أوعية عقارية تحت تصرف المستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي يمكن أن تستقبل مشاريع سياحية بإمكانها استحداث 15.000 منصب عمل مباشر.

- ترقية وجهة الجزائر: حيث سيتم تنفيذ مخطط ناجع للاتصال قصد ترقية الوجهة الجزائرية، بالإضافة إلى ضبط إطار تدخل وكالات السياحة والأسفار. (24)

كما تميزت هذه الفترة بتزايد الاعتمادات المخصصة للوزارة المكلفة بالسياحة من سنة لأخرى، باستثناء بعض التراجعات، وهذا ما تعكسه الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تطور ميزانية التسيير لوزارة السياحة والصناعات التقليدية (ب دج)

السنة	الميزانية	نسبة النمو (%)	السنة	الميزانية	نسبة النمو (%)
2001	517444000	-	2008	4 517783000	272,18%
2002	689612000	33,27%	2009	5284994000	16,98%

9,44%	5784069000	2010	3,76%	715794000	2003
-30,95%	3992419000	2011	0,90%	722253000	2004
7,44%	4289735000	2012	2,83%	742694000	2005
-36,80%	2710849000	2013	10,17%	818283000	2006
10,95%	3007737000	2014	48,34%	1 213859000	2007

Source : Aidli Lakehal, **Le rôle des dépenses publiques dans les performances touristiques en Algérie**, Colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, 11 et 12 Mars 2013, Université de Sétif 1, P 05. **بتصرف**

وبالمقابل فإن الميزان السياحي، أي الفرق بين الإيرادات والنفقات، بات يعاني عجزا من سنة لأخرى ويسجل نتائج سلبية، وهو ما يؤكد مرة ثانية تزايد الاعتمادات المخصصة للقطاع السياحي (النفقات) من سنة لأخرى في حين لم يرافقها تزايد بنفس الوتيرة والنسبة في المداخيل (الإيرادات) التي يحققها هذا القطاع، حتى وإن كان هناك ارتفاع متواصل في هذه المداخيل، وهذا ما تكشفه الأرقام الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 2 : تطور الميزان السياحي (الوحدة مليون دولار)

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزان
2000	95.7	192.5	- 96.8
2001	99.5	193.9	- 94.4
2002	99.6	247.7	- 148.1
2003	112	255	- 143
2004	178.5	340.9	- 172.4
2005	184.3	370	- 185.7
2006	215.3	380.7	- 165.4
2007	218.9	376.7	- 175.8
2008	220	380	- 160

المصدر: قويدر الويزة، **إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 308.

3- أدوات تنفيذ السياسة السياحية في الجزائر:

إن كل سياسة عامة لا بد لها من أدوات حتى يتم وضعها حيز التنفيذ وترجمتها على أرض الواقع، وتمثل أدوات تنفيذ السياسة السياحية في مجموع الهيئات والمؤسسات المتدخلة مباشرة في الميدان السياحي والتي تعمل

على تنفيذ السياسة السياحية الموضوعة من طرف الحكومة، كما تهدف إلى تنشيط وترقية السياحة، ويتعلق الأمر بالهيئات والمؤسسات التالية :

أولاً: الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أ- الوزارة المكلفة بالسياحة:

لم تتضمن تشكيلة الحكومة الجزائرية الأولى بعد الاستقلال المشكلة بموجب المرسوم رقم 62-1 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962 وزارة للسياحة (25)، غير أن الحكومة الثانية المشكلة بموجب المرسوم رقم 63-373 المؤرخ في 18 سبتمبر 1963 عرفت أول تواجد لوزارة السياحة وقد عين على رأسها "قايد أحمد" (26)، وقد صدر المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 196 المتضمن تنظيم وزارة السياحة (27)، والذي كلف الوزارة بتحديد وتوجيه وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال السياحة والحمامات المعدنية والحرف الفنية والتقليدية والفنون الشعبية والفلكلورية.

وتشرف على القطاع السياحي في الحكومة الحالية المشكلة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-154 المؤرخ في 5 ماي 2014 (28)، وزارة السياحة والصناعات التقليدية. وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 10-255 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية (29)، حيث تتكون من عدة مديريات من بينها المديرية العامة للسياحة التي كلفت بما يلي :

- تبادر بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة وتقرحها،
- تعد إستراتيجية ضبط النشاطات السياحية والسهر على وضعها حيز التنفيذ،
- تسهر على وضع حيز التنفيذ وسائل مخطط الجودة للسياحة الجزائرية،
- تسهر على وضع حيز التنفيذ آليات التقييس ورقابة النشاطات السياحية،
- تسلم الرخص القانونية والاعتمادات المتعلقة بالنشاطات والمهن السياحية،
- تبادر ببرامج ترقية النشاطات السياحية ومناطق التوسع والمواقع السياحية ووضعها،
- تقترح وتقيم دراسات التهيئة السياحية وتقوم باعتمادها،
- تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية تدابير الحصول على العقار السياحي ووسائله وآلياته،
- تقترح تدابير وآليات حفظ التراث السياحي الوطني،
- تبادر بوضع أقطاب الامتياز السياحي وتسهر على تطويرها،
- تشارك في تقييم استعمال الموارد المالية المخصصة بعنوان صندوق تدعيم الاستثمار وترقية النوعية السياحية وتحسينها،
- تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية بنشاطات توجيه وترقية الاستثمار، والشراكة في مجال السياحة و تنفيذها،

- تبادر بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات السياحية وتقرحها.

وتضم المديرية العامة للسياحة أربع مديريات فرعية هي:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط،

- مديرية التهيئة السياحية،

- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية،

- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية.

وفي سبيل معرفة الأهمية والمكانة التي كانت تحظى بها السياحة في كل حكومة وفي كل مرحلة، كان لابد من إجراء إحصاء لعدد مرات تواجد وزارة السياحة في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وعدد المرات التي خصصت لها فيها وزارة بمفردها، وعدد المرات التي كانت فيها مقترنة بقطاعات وزارية أخرى، وقد تم التوصل من خلال استعراض تشكيلات 29 حكومة منذ الاستقلال إلى غاية آخر حكومة إلى النتائج التالية: *

- تواجد وزارة للسياحة 24 مرة، من بينها:

* 08 مرات لوحدها،

* 01 مرة مقترنة بالثقافة،

* 04 مرات مقترنة بالتهيئة العمرانية والبيئة،

* 11 مرة مقترنة بالصناعات التقليدية.

- غياب وزارة للسياحة 04 مرات.

وهكذا نستنتج أن القاعدة هي تخصيص وزارة للسياحة والعادة أن تقترن بقطاعات أخرى والغالب أن يكون ذلك مع قطاع الصناعات التقليدية.

ب- مديريات السياحة والصناعات التقليدية:

إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني، فإن مديريات السياحة والصناعات التقليدية لها دور مهم على المستوى المحلي، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والحد لمهامها وتنظيمها (30)، وقد كلفت هذه المديريات في مجال السياحة بالمهام التالية:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية،

- المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية،

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تهيئة القدرات المحلية،

- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية،

- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقييم نتائجها،

- جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمن نشرها،

- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية،
 - إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتتمين مناطق ومواقع التوسع السياحي،
 - توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية،
 - السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال،
 - المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لا سيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي،
 - السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السواح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه،
 - ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي،
 - ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية،
 - المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا،
 - تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجموعية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي،
 - المشاركة، بالاتصال مع القطاعات المعنية، في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف وتتمين الموارد البشرية،
 - المساهمة في إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتنمية السياحة في الولاية،
 - إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.
- من خلال ما سبق، يتضح أن مديريات السياحة على المستوى المحلي تتمتع بصلاحيات هامة، تجعلها قادرة على تشجيع السياحة المحلية والنهوض بها، خاصة في الولايات التي تزخر بالإمكانيات السياحية ساحلية أو صحراوية، وبالتالي يمكن لمديريات السياحة المساهمة بصفة مهمة في تطوير السياحة الجزائرية، إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه.

ت- الديوان الوطني للسياحة (ONT):

- أنشأ الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه (31)، والمعدل والمتمم أولا بالمرسوم التنفيذي رقم 90-409 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 (32)، وثانيا بالمرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992 (33)، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد أداة الوزارة المكلفة بالسياحة لتصور تحقيق ترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة، وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة.

تتمثل مهمة الديوان الوطني للسياحة في المشاركة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، في إعداد

برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها وبهذا الصدد فهو يكلف خاصة بما يلي :

- إنجاز أو تكليف من ينجز أي دراسة عامة أو خاصة ذات علاقة بمهدفه،
- جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة،

- إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية،

- المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع،

- المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية،

- تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان ترقية السياحة.

ثانيا: المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية مؤسستين هامتين في القطاع

السياحي، وذلك من خلال الأدوار التي تعلقها والأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها.

أ- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب

المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية

السياحة وتحديد قانونها الأساسي (34)، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة، وتتكلف الوكالة

بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية، وتكلف

على الخصوص بما يأتي:

- تسهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها،

- اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها،

- تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية،

- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية سواء

في الجزائر أو في الخارج،

- تسهر بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة

المشتركة، وتقديم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها وتحديثها وتوسيعها،

- تقوم بحفظ المرافق والأجهزة المشتركة وصيانتها أو تكلف من يقوم بذلك،

- تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.

- اقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمرابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية وتقوم

بدراسات التهيئة الضرورية،

- تمارس حق الشفعة على كل عقار يدخل ضمن المناطق أو الأماكن السياحية يكون موضوع تصرف إرادي بعوض أو بدون عوض.

ولأجل القيام بمهامها على أحسن وجه، تؤهل الوكالة للقيام بكل عمل يدعم تطورها، لا سيما:
- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية أو تجارية أو صناعية والمتعلقة بالمنقولات أو العقارات،

- تبرم كل العقود والاتفاقيات المرتبطة بموضوعها،
- تطور التبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها،
- تنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول.

ب- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):

أنشأت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 (35)، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة، وهي تهدف، في إطار السياسة الوطنية لتنمية السياحة، إلى القيام بالدراسات السياحية وتقييم النشاطات السياحية.

وفي هذا الإطار تتولى هذه المؤسسة إنجاز ما يأتي:

- الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية وتنميتها،
- دراسات التهيئة السياحية والحمامية،
- متابعة مشاريع التنمية ومراقبتها،
- مراقبة ومتابعة المنشآت السياحية والمرافق الفندقية والحمامية وجر المياه المعدنية ومعاينتها،
- إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها،
- إنشاء كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.

ت- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT):

يعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر بموجب الأمر رقم 62-27 المؤرخ في 25 أوت 1962 (36)، إذ كان مكلفا بتسيير المرافق السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أداة لتطبيق السياسة الوطنية لتنمية السياحة، غرضه تنمية القطاع السياحي الجزائري، وبالتالي فهو مكلف بمهمة ذات مصلحة عمومية، وكان يعمل تحت وصاية مندوب الشؤون الاقتصادية في الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وقد كلف الديوان الوطني الجزائري للسياحة بالقيام بالمهام الآتية:

- التشاور مع السلطات العمومية حول المسائل السياحية والدعاية السياحية والحمامية،

- ممارسة الوصاية أو الرقابة على كل المنظمات والجمعيات المهتمة بتطوير وسير السياحة،
 - تحضير والسهر على تطبيق النصوص التنظيمية للنشاطات السياحية، لا سيما النصوص المتعلقة بالفندقة والمؤسسات الحمامية والنقابات ووكالات السفر ومراكز السياحة،
 - ترقية، بكل الوسائل، تطوير السياحة والحمامية والتجهيز الفندقي.
- وبعد إنشاء وزارة السياحة أصبح يعمل تحت وصايتها وحددت مهامه فيما يلي :
- الدعاية والإشهار،
 - إنجاز الاستثمارات السياحية، كما أنشأ مكتب داخل الديوان مهمته إنجاز الدراسات التقنية.
 - و يرمي الديوان الوطني الجزائري للسياحة حاليا من خلال استراتيجياته إلى ترويج مناطق معينة للجزائر منها المناطق الصحراوية، و يعمل بالتعاون مع وكلاء السياحة في أوروبا.

ث- النادي السياحي الجزائري (TCA):

تأسس النادي السياحي الجزائري في أكتوبر 1963، تم وضعه تحت وصاية وزارة السياحة سنة 1971 ، وكلف بتنمية النشاطات السياحية وفي سنة 1980 أصبح متعاملا اقتصاديا فعليا من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه والتخييم وخدمات السفر والعمرة والحج، ويملك النادي السياحي الجزائري 42 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

وقد اتخذ النادي طابعا جديدا من خلال النشاطات التجارية من طرف شركتيه الفرعيتين، سياحة وأسفار الجزائر التي أنشأت في جانفي 1995، ومؤسسة الخدمات الدولية للسياحة ومهمتها هي :

-تنظيم و إقامة رحلات في المنشآت السياحية الوطنية،

-تنظم رحلات سياحية ثقافية خارج الوطن،

- تنظيم رحلات إلى البقاع المقدسة،

-إصدار تذاكر السفر بحرا و جوا،

-إصدار رخص السياقة الدولية. (37)

ثالثا: المتعاملين السياحيين الخواص

تمثل المؤسسات الخاصة التي تنشط في القطاع السياحي والتي تشكل أحد الأدوات المنفذة للسياسة العامة السياحية في وكالات السياحة والأسفار التي تعتبر متعاملا اقتصاديا له مكانة خاصة في المجال السياحي، نظرا لدورها الفعال في تحسين جودة الخدمات السياحية واستقطاب السياح الأجانب، وكسب الخبرات الأجنبية وتنمية روح المنافسة، كما أن لا تقل أهميتها عن وكالات السياحة والأسفار، فهي تعمل على تنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع، والتعريف بالمناطق السياحية في الجزائر.

أ- وكالات السياحة والأسفار:

عرفها القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار (38)، على أنها: "كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها، المنصوص عليها أدناه".

وتتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط هذه الوكالات فيما يلي:

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية،
 - تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي،
 - تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والمنتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها،
 - وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح،
 - الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها،
 - النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل،
 - بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك،
 - استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم،
 - القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية،
 - تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها،
 - كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخيم.
- وقد قدرت وزارة السياحة والصناعات التقليدية عدد هذه الوكالات سنة 2012 ب 900 وكالة. (39)

ب- الدواوين المحلية للسياحة:

الديوان المحلي للسياحة عبارة عن جمعية يؤسسها أشخاص طبيعون أو معنويون يهتمهم أمر ترقية السياحة وتطويرها في بلدياتهم حسب المرسوم رقم 85-15 المؤرخ في 26 جانفي 1985 (40)، وهي مكلفة ب:

- ترقية الأعمال السياحية في البلدية،
- مساعدة السياح الذين يزورون البلدية وتقديم يد المعونة لهم،
- إعلام السياح بالوسائل الملائمة في يخص إمكانيات الإقامة والإيواء وإرشادهم إلى ذلك،
- تنظيم زيارات أو رحلات سياحية في البلدية للتعرف على المواقع السياحية والترفيهية،
- اقتراح خدمات المرشدين المحليين على الزائرين،
- وضع وثائق تحت تصرف الجمهور تساعد على تنظيم الإقامة والتنقل،
- المساهمة في حماية المواقع السياحية والممتلكات التاريخية والأماكن الطبيعية وصيانتها،
- المشاركة في التنشيط الفني والثقافي المحلي،

- تنظيم مبادلات مع دواوين السياحة الوطنية والأجنبية،
- المساهمة في الحفاظ على التقاليد والفنون الشعبية والتعريف بقيمتها الأصيلة.
- وهناك الدواوين الولائية للسياحة التي تعتبر وسيطا بين الديوان الوطني والدواوين البلدية مهمتها :
- تنسيق عمل جميع دواوين السياحة في الولاية وتنشيطه وتوجيهه ومراقبته،
- تمثيل مصالح دواوين السياحة في الولاية لدى الفدرالية الوطنية لدواوين السياحة،
- الموافقة على برنامج العمل السنوي لجميع دواوين السياحة في الولاية.

ت- الجمعيات السياحية:

ومن أهم الجمعيات السياحية يمكننا ذكر ما يلي (41)

- الإتحادية الوطنية لدواوين السياحة المحلية،
 - الإتحادية الوطنية لوكالات السفر،
 - جمعية حماية المواقع والحضائر،
 - الإتحادية الوطنية للفندين،
 - جمعية المرشدين السياحيين.
- إن عدد الجمعيات الناشطة في القطاع السياحي قليل جدا، مقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات، من خلال نشر الثقافة السياحية والقيام بعملية التوعية للمجتمع بأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

4- الموارد البشرية المسخرة لتنفيذ السياسة العامة السياحية في الجزائر:

سنناول هذا العنصر بالتطرق إلى تطور الموارد البشرية في قطاع السياحة ثم المؤسسات التكوينية الساهرة على تكوين هذه الموارد وتحسين مستواها.

أولاً: تطور تعداد الموارد البشرية في قطاع السياحة

يعتبر العنصر البشري من العناصر الأكثر أهمية في نجاح أي سياسة عامة، وبحكم حساسية قطاع السياحة لكونه قطاعا متعدد الأبعاد ومتشابكا مع القطاعات الأخرى، يتحتم ترقية العنصر البشري.

إن تعداد الموارد البشرية التي يشغلها هذا القطاع ما فتئت تتزايد من سنة إلى أخرى، وهذا ما يبين قدرة القطاع على خلق المزيد من مناصب الشغل، وبالتالي امتصاص نسبة من البطالة إذا ما تم إستغلال الإمكانيات والقدرات المتاحة بعقلانية.

الجدول رقم 3: تطور عدد العاملين بقطاع السياحة (بالألف)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
العدد	82	95	103	165	172	193.9	204.4	320	344

المصدر: عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 91.

ثانيا: مؤسسات التكوين السياحي

يتوفر قطاع السياحة على عدة مؤسسات للتكوين تتوزع في مختلف نواحي البلاد، تعمل على ضمان التكوين الأولي لمستخدمي القطاع ابتداء من عمال التنفيذ وانتهاء بالإطارات المسيرة، كما تعمل على تحسين مستوى المستخدمين وتجديد معلوماتهم ومعارفهم، بهدف النهوض بالقطاع والتنفيذ الحسن لمضمون السياسات السياحية المسطرة من طرف الحكومة، وتمثل هذه المؤسسات في :

أ- المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

تعتبر المدرسة الوطنية العليا للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 أوت 1994 (42)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-104 المؤرخ في 31 مارس 1998 (43)، وهي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة ويقع مقرها بالجزائر العاصمة.

تتولى هذه المدرسة، في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، ما يأتي:

- تقدم تكويننا عاليا متخصصا في الدراسة الجامعية والدراسات العليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،

- تحسن مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، وتقوم بتكوينهم المستمر وتجديد معلوماتهم،

- تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل والأشغال، وبين الحاجات في ميادين السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،

- تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،

- تكون رصيذا وثائقيا يرتبط بميدان نشاطها،

- تتصور برامج إرشادية في تقنيات الفندقة والسياحة والحمامات المعدنية،

- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،

- تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في ميادين اختصاصاتها.

ب- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية:

يعتبر المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-256 المؤرخ في 17 أوت 1994

(44)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 02-455 المؤرخ في 21 ديسمبر 2002 (45)، وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة ويقع مقره بـتيزي وزو.

يتولى هذا المعهد، في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، ما يأتي:

- تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتحديد معلوماتهم وتكوينهم المستمر،
- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم.

ت- مركز الفندقة والسياحة:

يعتبر مركز الفندقة والسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-257 المؤرخ في 17 أوت 1994 (46)، وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة ويقع مقره ببوسعادة (المسيلة).

يتولى هذا المركز، في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، ما يأتي:

- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،
- تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقة والحمامات المعدنية،
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتحديد معلوماتهم وتكوينهم المستمر،
- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة.

والجدول التالي يلخص المراكز التكوينية في الوطن.

الجدول رقم 4: مؤسسات التكوين التابعة لقطاع السياحة

المؤسسة	طاقة الاستيعاب	نوع الشهادة الممنوحة
المدرسة الوطنية العليا للسياحة	100 مقعد	- شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة
معهد الفندقة بـتيزي وزو	300 مقعد	- تقني سامي في الاستقبال - تقني سامي في الطبخ والحلويات - إدارة الفنادق والسياحة
مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة	300 مقعد	- تقني في الاستقبال - تقني في الطبخ والإطعام

المصدر: عيسى مرزقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 09-10 مارس 2010.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر، وبالرغم من امتلاكها لقدرات ومؤهلات سياحية مؤكدة، لم تنتهج في سبيل النهوض بالقطاع السياحي سياسات عامة حقيقية وناجعة، حيث لم تكن هناك خطط وبرامج حقيقية بل مجرد آماني وتمنيات، إذ لاحظنا في استعراضنا لمختلف المخططات المتعاقبة منذ الاستقلال العجز في تحقيق الإنجازات المرجحة، وبالتالي الفشل في النهوض بالقطاع السياحي، والدليل على ذلك إحتلال الجزائر للرتبة 132 من بين 140 دولة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشر تنافسية سفر وسياحة لسنة 2013، ولم تأتي بعد الجزائر في الترتيب إلا دول أقل ما يقال عنها أنها دول فاشلة فقيرة ومتخلفة جدا كاليمن وموريطانيا واللوزوطو وغينيا وسيراليون وبورندي وتشاد وهايي، وحتى مالي التي تعاني من قلاقل سياسية ولا إستقرار احتلت الرتبة 129 (47)، وهذا ربما يعود إلى تهميش وإهمال القطاع السياحي لا لسبب إلا لأن صناع القرار في الجزائر ما زالوا لم يشعرو بوجود حاجة فعلية وضرورية إلى موارد مالية أخرى، فأموال البترول بإمكانها الإيفاء بالغرض.

الهوامش والمراجع:

- (1)- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية، القاهرة، 2000، ص 18 .
- (2)- خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل، الكويت، 1988، ص 45.
- (3)- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة: عامر الكبيسي)، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 56.
- (4)- نفس المرجع، ص 15.
- (5)- نفس المرجع، ص 23.
- (6)- جيريال الموند وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996، ص ص 272-273.
- (7)- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 16.
- (8)- علي الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، أطلس للطباعة والنشر، القاهرة، 1994، ص 212.
- (9)- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 105.
- (10)- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص 224.
- (11)- شلالى عبد القادر وعوينان عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ألكي محند أولحاج - البويرة، يومي 11 و 12 ماي 2010.
- (12)- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص ص 71-72.
- (13)- دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي - الأغواط، 2013-2014، ص 53.
- (14)- يحياوي هادية، السياحة والتنمية في المغرب العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2011-2012، ص 76.
- (15)- موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 72-73.
- (16)- أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر: مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 88.
- (17)- موهوب صالح، مرجع سابق، ص 87.
- (18)- أبركان فؤاد، مرجع سابق، ص 90.
- (19)- موهوب صالح، مرجع سابق، ص 89.
- (20)- نفس المرجع، ص 97.
- (21)- عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر: الإشكالية والمتطلبات - دراسة حالة مدينة بومرداس، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2007-2008، ص 86.
- (22)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 2003/02/19، ص 4.
- (23)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص ص 60-61. www.premier-ministre.gov.dz
- (24)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مشروع مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص ص 21-22. www.premier-ministre.gov.dz
- (25)- République Algérienne Démocratique et Populaire, JO N° 1 du 26/10/1962 P 13.
- (26)- République Algérienne Démocratique et Populaire, JO N° 68 du 18/09/1963, P 976.
- (27)- République Algérienne Démocratique et Populaire, JO N° 97 du 27/12/1963, P 1340.

* تم ذلك من خلال الإطلاع على مختلف التشكيلات الحكومية الواردة في الجرائد الرسمية.

- (28)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخة في 2014/05/7، ص 4.
- (29)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخة في 2010/10/26، ص 5.
- (30)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخة في 2010/10/26، ص 18.
- (31)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 1988/11/2، ص 1497.
- (32)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 56، المؤرخة في 1990/12/26، ص 1809.
- (33)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في 1992/11/2، ص 2038.
- (34)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 1998/03/1، ص 30.
- (35)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 1998/03/15، ص 6.

(36)- Etat Algérien, JO N° 10 du 1/09/1962, P 107.

- (37)- زياني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 119.
- (38)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخة في 1999/04/7، ص 11.
- (39)- دولي سعاد، مرجع سابق، ص 110.
- (40)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 5، المؤرخة في 1985/01/27، ص 93.
- (41)- آليات ترقية السياحة في الجزائر، ص 108.
- (42)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 1994/08/24، ص 15.
- (43)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 1998/04/1، ص 5.
- (44)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 1994/08/24، ص 22.
- (45)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 85، المؤرخة في 2002/12/22، ص 22.
- (46)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 1994/08/24، ص 25.
- (47)- Yasmine Ayadi, **Classé parmi les derniers à l'échelle mondiale: Le tourisme algérien de mal en pis**, le Jour d'Algérie, 10/03/2013.